العدد (1883) السنة الثامنة - الخميس (19) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الأبنيـــــة المدرســـيـــة

جواد كاظم البيضاني
كاتب

ما تعرضت له الأبنية المدرسية بعد ٩ / نيسان / ٢٠٠٣ من عمليات تخريب كبيرة اثر بشكل سلبي على واقع التعليم في العراق ،فقد فقدت معظم المدارس أثاثها، وتعرض قسم أخر منها إلى النهب بل أن بعض المدارس تم قلع شبابيكها وأبوابها وتركت ركاماً كما أن قسماً منها أصبحت مستقراً لبعض العوائل . ولعل استخدام قسم من هذه المدارس كمقرات للجيش عرضها إلى القصف والاعتداء من قبل القوات الأمريكية . وقد بينت الإحصاءات غير الرسمية إن عدد المدارس التي تعرضت إلى الضرر تجاوز (٢٧٥١) مدرسة كذلك تعرضت (١٤٦) مدرسة إلى الضرر خلال العمليات العسكرية.

أما المدارس التي أحرقت فقد تجاوزت (١٩٧) مدرسة كما أن (١٣٨) مدرسة كانت قد استخدمت مخازن للعتاد و(١٠١) مدرسة مخازن للأسلحة وقد أصاب هذا الضرر حوالي ٢١٪ من مدارس بغداد.

بيد أن قدم المباني والإهمال الشديد للمباني المدرسية خلال العقدين اللذين سبقا ٩ / نيسان مع الاضرار التي لحقت بها في أثناء الحرب وبعد الحرب أدت إلى تدهور خطير في وضع البنى التحتية للمباني .

ووفقا لإحصاءات وزارة التربية لعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ تكون حاجة الإصلاح وإعادة التأهيل للمباني المدرسية تتجاوز ٦٤٪ في عموم العراق . إلا أن الأوضـاع التي عاشها البلد استمرت بالتدهور وبناءا على المسوح التي أجريت عام ٢٠٠٣ فان ٨٠٪ من المباني المدرسية تحتاج إلى الإصلاح وإعادة تأهيل . على أن درجة الإصلاح تختلف بين مدرسة وأخرى.

كما أن الغالبية العظمى من المدارس تعاني ضرراً شديداً وأخرى تعاني ضرراً متوسطاً كذلك لا يتوفر الحد الأدنى من الشروط الصحية في المدارس.

ووفقا للإحصاء الذي أعدته وزارة التربية لعام ٢٠٠٥ كان عدد المدارس الطينية في عموم العراق حوالي ١٠١٢ مدرسة وهذه المدارس موجودة قبل نيسان ٢٠٠٣.

وبعد أحداث نيسان تعرضت مؤسسات وزارة التربية إلى السرقة أو الحرق والتخريب فقد تجاوز الضرر في البنى التحتية للوزارة ٢١٪ غير إن التقارير غير الحكومية تشير إلى إن أكثر من ٦٥٪ من مؤسسات وزارة التربية تعرضت إلى أضرار كبيرة .

كما أن هناك أضـراراً تراكمية امتدت منذ عام ١٩٨٠ ولغاية نيسان ٢٠٠٣. غير أن التقرير الذي أجراه مشروع ((رايز)) على المدارس ، أوضح إن ٣٠٪ من مدارس العراق تحافظ على شكل مقبول من الشروط البيئية والصحية أما الغالبية العظمى فهي متضررة بل أن بعضها يحتاج إلى الهدم وإعادة بناء .

الأضرار التي تعرضت لها المؤسسات التربوية قبل نيسان ٢٠٠٣:

من أبـرز العقبات التي تواجه اصلاح القطاع التربوي في العراق هي التراكمات الكثيرة التي ورثت من الحكومات السابقة فمنها تسييس قطاع التربية والتعليم ، وعدم كفاية المعلم ، مع ضعف المناهج ، ورداءة نوعية التعليم ....الخ ويمكن استعراض هذه التراكمات على النحو الآتي:

١- المناهج الدراسية:

لم يـراع القائمون على المناهج الخصوصية الجغرافية والاجتماعية وبنـاء العـراق حيث اعتمدت المركزية الشديدة في صياغة هذه المناهج مع افتقارها للانسجام والتكيف مع احتياجات العمل وهي لا تواكب التطور الذي يشهده العالم في هذا الحقل، كما أن معظم المناهج في العراق تفتقر إلى التحليل والاستنتاج وهي مناهج فيها جمود واضح، ولا تـزال الاتجـاهات السياسية للحكومة السابقة تملأ معظم هذه المناهج فعليه لابد من أجراء مسح لها وبصورة دقيقة لإزالة هذه الشوائب. وهناك مشكلة أخرى تتمثل بالأدوات المساعدة لفهم هذه المناهج من مختبرات صوتية أو مختبرات علمية أو مكتبات حيث تعاني عدم توفر هذه الأدوات مع سلبية طرق التدريس لهذه المناهج وافتقار المعلم في معظم مدارس المناطق الفقيرة لفهمها لمحدودية أشـراكه في دورات لتطوير قدراته وهي عوامل ساهمت بانخفاض مستويات النجاح في المناطق الفقيرة. وهناك جانب في غاية الأهمية يرتبط مع المنهج الذي وضع لاغراض سياسية ، فمعظم كتب التاريخ لمختلف المراحل وكذلك اللغة العربية والأدب ومـادة الجغرافية وحتى مـادة العلوم دست بها بعض المواضيع التي تخدم الحزب الحاكم أو توجهاته، الأمر الذي أضعف قدرات الطالب على التحليل والإبداع الفكري وقيد المعلم بضوابط انعكست سلبا على أسلوبه ومنهجه في تدريس الطلبة .وعلى ما يبدو فان ضعف المناهج لعب دورا كبيرا في اضعاف المستوى العلمي في العراق خلال حكم حزب البعث في العراق وقبله الفترة العارفية.

٢- نوعية التعليم:

وقفت عوامل عديدة في تطوير نوعية التعليم في العراق كان من أبرزها عدم توفيرا لمستلزمات ومواد التدريس التي تساهم في انجاح العملية التربـوية فهناك نقص كبير بالكتب المدرسية وإهمال واضح بالمختبرات مع ازدحام الصفوف بالطلاب وإهمال في الجوانب الصحية والبيئية في هذه الصفوف عوامل كان لها دور في اضعاف التعليم . بيد أن الأسباب التي أثرت في التعليم وساهمت في ضعفه عوامل اقتصادية وعلمية منها:

أ- انخـفاض دخـل المعلمين والمدرسـين إلى مستويات دفعتهم الى ممارسة اعمـال أخـرى بعد أوقات الدوام الرسمي وهو ما انعكس سلبا على مستواهم وانخفاض عطائهم نتيجة الإنهاك والتعب الفكري والنفسي الذي تعرضوا له.

ب- طرق التدريس في العراق هي تقليدية تعتمد على الحفظ من دون الاهتمام بالجوانب الفكرية والتحليلية.

ج - تبـاين التعليم بـين منطقة وأخـرى، ففي بعض المناطق مثل المنصور والاعظمية وشارع حيفا كانت نوعية التعليم مرتفعة حيث المدارس النموذجية، يقابل ذلك عدم اهتمام واضح بالمناطق الأخرى في بغداد.

انخفاض كفاءة الإدارة التربوية:

يبدو أن البيروقراطية والروتين من العوامل ساهمت بانخفاض قدرات الإدارة وأضعفتها، كما أن النظام الإداري يعاني فقدان النظم الإحصائية الدقيقة والتي من خلالها يمكن تحديد احتياجات الـوزارة وسد النقص الحاصل في مؤسساتها. كما أن انخفاض المستويات الإدارية تقف وراءه عوامل أخرى منها:

- انخفاض مستوى التدريب والاعداد والتأهيل للعاملين في هذا الحقل.
- ان العاملين في النظم الإدارية يختارون وفق أسس حزبية ومناطقية وليس على أساس الخبرة والكفاءة .
- ضعف التنسيق بين مؤسسات الوزارة الإدارية في القرارات.
- غياب المتابعة والتقويم لعدم وجود جهاز إحصائي فاعل.
- مع انتشار الفساد الإداري نتيجة سنوات الحرمان وتدني المستوى المعيشي للموظفين أضعف النظام الإداري.

٣- تسييس قطاع التربية والتعليم:

حصر القبول في كليات التربية ومعاهد المعلمين بين أعضاء حزب البعث. وقد كان حزب البعث يهدف إلى تسخير هذا القطاع لخدمة أهدافه وهو ما أضعف العملية التربوية والتي كانت ضعيفة أصلا .

٤- اعداد المعلمين وتدريبهم:

أن للمعلم رسالة عليه أن يحققها في خدمة بلاده وإصـلاح الحياة الاجتماعية والتعليم أصبح اليوم مهنة وفن :"هذا المعلم يضيف الى دراساته العلمية خـلال التدريس ،فنه وابتكاراته وهو يدرس حاجات المجتمع وحاجات طلابه فيضع تلك الحاجات والمشاكل أمام طلابه ليحملوها بأنفسهم فيتعلموا الحياة بالحياة " (٣).

غير أن ضعف اعداد المعلمين وتأهيلهم ، مع ضعف نظام الحوافز والامتيازات التي من المفروض أن تمنح للمعلمين مع تدني الجانب الاقتصادي بسب قلة مرتباتهم ساهم باضعاف الجانب المعنوي لدى المعلم يضاف إلى ذلك أن الحكومات السابقة لم تعن كثيرا باعداد المعلمين وتدريبهم بما ينسجم والتطور الذي يعيشه العالم المتحضر في حقل التربية والتعليم .

فالمعلم العراقي عاش بعزلة بعيدا عما يشهده العالم من تطور فكثير منهم يجهلون استخدام الأجهزة الحديثة خاصة معلمي الإحياء الفقيرة. هذا العامل لعب دورا مهماً في انخفاض المستوى العلمي والتدريسي في عموم العـراق عامه ومناطق الاحياء الفقيرة بصورة خاصة ، كما أن معاهد المعلمين وكليات التربية كانت مغلقة للبعثين حصرا مما أسهم بوصول معلمين لا يملكون القدرات الجيدة في اعداد النشء وتهيئته بصورة ترفع من المستويات العلمية في البلاد .

هذه العوامل لعبت دورا كبيرا في انخفاض مستوى التعليم في العراق يضاف اليها توقف الحكومة منذ عام ١٩٨٠م عن بناء مدارس مع تنامي الكثافة السكانية مما رفع أعداد الطلاب إلى أربعين وخمسين طالباً في الصف الواحد مما ــ زاد من الدوام المزدوج الذي أثر في قدرات الطالب الاستيعابية. لقد كانت الحكومات السابقة غارقة في حروبها غير مكترثة بانخفاض المستوى العلمي بل سعيها وهمها عسكرة المجتمع وخير دليل على ذلك هي الطلقات النارية التي تضرب يـوم الخميس في رياض الأطـفال والمدارس الابتدائية لكي ينشغل بجوانب غير العلمية التي بنيت من اجلها هذه المؤسسات ، مع عملية التدريب العسكري التي تفرض على الطلبة في أوقات راحتهم الأمر الذي تنهك قواهم وتجعلهم بعيدين عن الأستاذ المنهك أصلا بسب ظروفه الاقتصادية ووضعه الاجتماعي الذي تدنى بسب الحاجة المادية مما دفعه للعمل خارج أوقات الدوام الرسمي بأعمال لا تليق ومكانته كأستاذ.

لقد وصل المستوى العلمي إلى أدنى مستوياته في التسعينيات من القرن العشرين وكانت الأسئلة تباع علنا فيحقق الميسورون من الأسر المترفة مبتغاهم على حساب أبناء الطبقة المسحوقة الذين ترك معظمهم المدارس وأتجه للعمل سعيا وراء لقمة العيش ، وعليه يكون الجانب الاقتصادي قد ترك أثره البالغ على النشاط التعليمي في العراق خلال سطوة البعث وسيطرته.

هـــل يمـكـنـنـا إنـــتـــاج المـعـــرفـــة ؟

إيمان محسن جاسم
كاتبة

مفهوما التطور والتقدم يختلفان من زمن لآخر حسب المستجدات التي تحصل في العالم وما كان يعد تطورا في السابق أصبح الآن محكوما بالبدائية وكثيرا من دول العالم كانت لفترة قريبة تحسب من الدول النامية أصبحت الآن "نمورا" اقتصادية كبيرة بعد أن حققت قفزات نوعية في مجالات عديدة . وهناك إجماع لدى العلماء والباحثين في دول العالم كافة على أن مقياس درجة تقدم بلد ما أو تخلفه في العصر الراهن ترتبط بدرجة التطور المعرفي ودخول الثورة التكنولوجية ومنتجاتها ميادين الحياة في البلد.

يشير "تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن "فجوة المعرفة وليس فجوة الدخل أصبحت، في نظر مؤسسات اقتصادية دولية، وأفكار الكثير من المنظمات العربية المهتمة بشؤون التنمية والتقدم، كما ظلت حاضرة بقوة في مداخلات المؤتمرات الدورية المنعقدة في أكثر من بلد عربي لنقاش واقع المجتمعات العربية وقياس درجة تقدمها أو تخلفها والأسباب البنيوية التي تجعلها قاصرة عن اللحاق بركب العصر خاصة إذا ما عرفنا أن العرب بمجموعهم يشكلون ما نسبته ٢٪ من مستخدمي شبكة الانترنت في عموم العالم وهذه النسبة تعكس بصورة أو بأخرى حجم الفجوة التي تفصلنا عن العالم ، أما اذا عرجنا إلى المواقع العربية على شبكة المعلومات العالمية فإننا نجدها مواقع ضعيفة لا تخدم المتصفح بقدر ما تخدم سياسة الدولة التي تبث منها هذه المواقع أو بما يكرس ثقافة الحزب الحاكم في هذا البلد العربي أو ذاك وهذا ما جعل الفجوة تـزداد بيننا وبـين العالم في هذا الميدان، وبالتأكيد فان هنالك أسباباً كثيرة أشار إليها العديد من الباحثين وفي مقدمتها عدم تمكين العقول العربية من توظيف كفاءاتها في إنتاج معرفة علمية.

ومن المعروف إن الدول المتقدمة تضع مراكز الأبحاث في صدارة "إنتاج المعرفة"، بحيث يشكل حجم الموازنات والمبالغ المنفقة عليها أحد مقاييس التقدم العلمي والحضاري.

فعلى الرغم من الثروات الغنية التي يتمتع بها العالم العربي، فإن البلدان العربية لا تخصص أكثر من ٠،٥٪ من اجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، فيما تخصص البلدان المصنعة حديثاً حوالي ٣٪ من اجمالي ناتجها للأبحاث العلمية. يزداد الأمر سوءاً عندما يتبين ان قسماً أساسياً من هذه الموازنة تذهب إلى النفقات الإدارية وتغطية رواتب العاملين وإيجارات المراكز ومصروفات أخرى لا دخل لها بتطوير البحث العلمي.

أما اذا وجدنا هنالك بحوثاً فان نسبة غير قليلة من هذه الأبحاث ترمى فوق رفوف المكتبات ولا تجري الإفادة منها أو توظيفها في ميادين تطوير البلاد، مما يجعلها بعد فترة عديمة الصلاحية بعد أن تفقد المعلومات الواردة فيها أهميتها. وهذا يسبب الإحباط لدى الباحثين الذين يسعون لتطوير بلادهم عبر أبحاثهم ودراساتهم .

أما السبب الثاني فيتصل بطبيعة التعليم ونوعيته وطريقة أدائه.

بات معلوماً ان الفروع العلمية والتطبيقية لا تزال تحتل مرتبة ضعيفة في الجامعات العربية لمصلحة غلبة الفروع الإنسانية والآداب والحقوق وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات العالمية عندما فشلت الجامعات العربية في أن تكون ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم . تزداد المشكلة عندما يتبين قصور المستوى التعليمي الجامعي إذا ما قسناه بمثيله في جامعات متقدمة في العالم. يغلب التلقين على وسائل التعليم، وتعتمد الجامعات على الكم وليس على النوع.

ولا يرتبط التعليم بحاجات المجتمع وموجبات التنمية، كما لا تقوم صلة وثيقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وهو أمر أساسي في إدخال التكنولوجيا وإنتاجها.

على الرغم من أن الكثير من مدارسنا ومعاهدنا وكلياتنا قد أدرجت ضمن مناهجها تكنولوجيا المعلومات الا إنها أكتفت بأدراجها فقط من دون تفعيلها .

أما السبب الثالث فإن الصورة الراهنة لهذه المجتمعات المتسمة بالفقر والبطالة والأمّية وضعف الرعاية الصحية لا تشجع على خلق مناخ محفز لتطور العلوم العالية ولإدخال التكنولوجيا.

تشير التقارير الرسمية إلى أن العالم العربي يسجل أعلى نسبة في البطالة والأمّيـة والفقر في العـالم، مما يعني توجه الأولويات نحو تأمين الحد الأدنى من الحـاجات التي تؤمن بقاء المواطن على قيد الحياة، فتتحول سائر القضايا، ومنها ادخال التكنولوجيا، إلى نوع من الترف والكماليات. يضاف إلى ذلك عدم إيمان المسؤولين الإداريين بجدوى ادخال التكنولوجيا لعدم معرفتهم بها .

والسبب الأخـير يحتاج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى مستوى من الحريات العامة وحرية في التعبير تسمح للباحث أن يقدم معلوماته وأرقامه من دون أي قيود.

ولا تزال الأرقـام في العالم العربي وجهة نظر، ولا يـزال النظام السياسي العربي يخاف حقيقة المعطيات العلمية خصوصاً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية من أن تمس هذه الأرقام الأمن السياسي والقومي للبلاد أو تـؤذي السلطات السياسية والدينية.

ولا تساعد الأوضاع السياسية غير المستقرة المصحوبة باضطرابات اجتماعية مفتوحة على نـزاعات أهلية، في تشجيع العلماء والباحثين على الإقامة في أوطانهم، كما لا تشجع أيضاً القطاع الخاص وأصحاب الرساميل والمؤسسات الدولية على توظيف الأموال الضرورية لتطوير التكنولوجيا.

ولا يقلّ العامل المتعلق بطبيعة العقلية العربية السائدة أهميةً عن السياسات الداخلـيـة في إعـاقـة الـدخـول إلى التكنولوجيا. لقد أتت الثورة العلمية في أوروبـا منذ القرن السادس عشر وصولاً إلى زمننا الراهن حصيلة تحولات فكرية وفلسفية واجتماعية، ولم تكن الاكتشافات والاختـراعـات العلمية سوى واحـدة من مفاعيلها ومحصلتها. وقد بـدأت بإعادة الاعتبار إلى العقل طريقاً لمعرفة الحقيقة وتحليل الواقع، وأعطت الأولوية للإنسان وتقدمه وسعادته بصفتها الهدف الأخير، وحين ننظر للموازنات العامة التي تنشر سنويا نجد التخصيصات لقطاعات التربية والتعليم والبحث العلمي لا تتجاوز الـ١٠٪ من أجـمـالي المـوازنـة، في حين نجدها مرتفعة في مجالات التسليح وغيرها .

الإرهـــاب والـعـنـف المـنـظـم

محمد صادق جراد
كاتب وباحث

تعمل المنظمات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة معا بشكل متزايد لتنظيم وتقوية قدراتها على إلحاق الضرر بالبلدان والمجتمعات المسالمة.

ويتم عادة الخلط بين النشاطات الإرهابية وظاهرة الجريمة المنظمة والتي تعد بدورها عنفاً منظماً يقوم به البعض بقصد الحصول على مكاسب وأرباح مالية بطرق غير مشروعة تتسبب بإثارة الرعب والخوف لدى المواطن، ولابد من الإشارة إلى أن هذا النوع من الجريمة هو صورة من صور الجرائم العادية، ولكنها تتميز بأنها تأتي بعد تنظيم وتخطيط، وتعتمد في نشاطاتها على العديد من الوسائل والأساليب غير المشروعة وغير القانونية كالنصب والاحتيال على المواطنين وتزوير الوثائق الرسمية والسطو على الممتلكات والقتل،وكل هذا يساعد على إثارة الرعب والخـوف في نفوس الناس والشعور بغياب الأمن والاستقرار، وهذا ما يهدف إليه الإرهاب أيضاً. ومن هنا يلتقي الطرفان في تحقيق أهدافهما في الضغط على الدولة وإخافة مواطنيها.

وان غياب الأمـن بـدوره يتيح الفرص للشبكات غير الشرعية لـلازدهـار والعثور على مـلاذ آمـن يمنحها حرية الحركة لممارسة نشاطاتها الإجرامية .وهذا ما حصل في العراق بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ حيث أصبحت الساحة العراقية مرتعا خصبا لهذه الشبكات، وهذا يشمل المنظمات الإرهابية التي تحتاج إلى ذات المناخ الذي يمنحها فضاءً لتنفيذ خططها الإرهابية والإجرامية وتنفيذ أجـنـدات خارجية من قبل جهات تقوم بدعم هذه المنظمات والشبكات في محاولة لإفشال العملية السياسية والتجربة الديمقراطية في العراق.

وهكذا بـدأ الصراع من قبل هذه المنظمات من جهة والقوى الأمنية من جهة أخرى حيث حاولت الإبقاء على الوضع الأمني المتراخي الذي حصل بعد سقوط النظام.

ولقد شهدنا العديد من الهجمات التي كانت تستهدف الشرطة والجيش وسمعنا عن فتاوى تكفر القوى الأمنية وتتهمها بالعمالة للأجنبي لان هذه الجهات كانت تقف ضد أي جهد لبناء القوات الأمنية وكل هذا يأتي من اجل العمل على إيجـاد مناخ ملائم ومثالي لتواجدها في مجتمعاتنا.

ومن اجل القضاء على هذه المخاطر علينا أن نسعى لبناء قوات أمنية والتعاون معها لتكون قـادرة على مكافحة هذه الآفات الخطرة والتي تهدد امن المواطن والدولة بصورة مباشرة .ويجب أن تكون الأجهزة الأمنية مواكبة للتطور العلمي والتكنولوجي في العالم لتستطيع التصدي لهذه العصابات التي صارت تستخدم التكنولوجيا في أعمالها الإجرامية.

ومن جانب آخر علينا اتخاذ خطوات مهمة تساندنا في النجاح في هذه المهمة ومنها السعي لمعالجة البيئة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تولد وتساند هذه الظواهر حيث يرتبط ظهورها بالمشكلات العميقة العائدة لاختلال التوازنات الاقتصادية بين المجتمعات ولطبيعة الأنظمة الاستبدادية وسياساتها التي تسببت في غياب فرص العمل وعدم تأمين سبل العيش للكثير من أبنائها مما تسبب الشعور بالحرمان من الحقوق والذي يدفع بدوره إلى الانخراط في تلك الشبكات المشبوهة.

وعلينا العمل على تأسيس دولـة المؤسسات ودولة القانون القوية التي تتمكن من حماية المواطن العراقي على اختـلاف انتمـاءاتـه. ولا ننسى في هذا الجانب العمل على إصدار التشريعات والقوانين التي تعاقب هؤلاء وتردعهم بأقصى العقوبات على غرار ما حصل في دول العالم التي سعت بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى تشريع القوانين الخاصة بالأعمال الإرهابية في محاولة للحد منها. ويجب دعم جهود إعـادة الاعمار وتحقيق الاستقرار من خلال مساندة الأجهزة الأمنية والتمسك بالعملية السياسية وأدواتها الجديدة والحفاظ على المكتسبات المتحققة على مدى السنوات الأخيرة من عمر التجربة . ومن جهة أخرى يجب المساعدة على تطوير نظام القضاء الجنائي العراقي بحيث يكون نزيهاً وفعالاً بما فيه الكفاية، بحيث يثق الشعب العراقي بذلك النظام ويتحول إليه بدلاً من الجماعات الإرهابية والميليشيات الخـارجـة على القـانون لحل النزاعات والسعي لتحقيق العدالة والقضاء على كل الظواهر الدخيلة على مجتمعنا العراقي لكي نستطيع أن نعبر هذه الفترة الصعبة من تاريخ العراق ونتمكن من بناء المجتمع الحر الديمقراطي في وطن آمن.